



Distr.: General  
1 April 2021

Arabic

Original: English

## اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الثالثة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن أعمال دورته الثالثة والخمسين

### مقدمة

١ - عُقدت الدورة الثالثة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١، بشكل مختلط يشمل على المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت.

### أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

#### ألف- الحضور

٢ - حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا.

٣ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛



ومركز التجارة الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة؛ ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق الأمم المتحدة الدولي للتنمية الزراعية؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية؛ ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والبنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الآتية الأعضاء في الأمم المتحدة: أستراليا، وإيطاليا، والإمارات العربية المتحدة، وباربادوس، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والصين، والاتحاد الروسي، وفرنسا، وقطر، وكندا، ولكسمبرغ.

٥- وحضر أيضا ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، ولجنة الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي؛ والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ واتحاد غرف التجارة والصناعة في غرب أفريقيا؛ ومجموعة بنك التنمية الإسلامي؛ والمعهد النقدي لغرب أفريقيا؛ والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٦- وحضر مراقبون عن المنظمات التالية،\* من بين منظمات أخرى:

\* ActionAid International; Addis Ababa University; Africa Finance Corporation; Africa Fintech Network; African Digital Education Trust; African Institute for Mathematical Sciences; Ajemalebu Self Help; Arab Agricultural Production Co. Ltd.; Better Than Cash Alliance; Bill and Melinda Gates Foundation; BJM Management Consultancy Co. Ltd.; BlackCamel Energy Ltd.; Brooklyn College; Cellule de Suivi de l'Intégration; Centre for Health Sciences Training, Research and Development; CGE Consultants; Chatham House; Comprehensive Africa Agricultural Development Programme Non-State Actors Coalition; COODSynergyn Oil West Africa Ltd.; Corporate Council on Africa; Crown Agents Ltd.; Datem Ltd.; Delaware State University; East African Bottling Share Company; Eastern Africa Farmers Federation; ELIF Business Solutions Ltd.; Environnement et Développement du Tiers Monde; LEAD Afrique Francophone; Euclid University; Findlay House

## باء- البيانات الافتتاحية

٧- تولى السيد مارك إدو، الرئيس التنفيذي لشركة مارك إدو للإعلام (Mark Eddo Media)، إدارة الجلسة الافتتاحية، وترأسها محمد بن شعبون، وزير الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري بالمغرب، رئيس المكتب المنتهية ولايته.

٨- وأدلى بيانات افتتاحية كل من السيد محمد بن شعبون، والسيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعقب ذلك بيانات أدلى بها خمسة من الضيوف الخاصين، هم السادة والسيدات: كين أوفوري - أطا، وزير المالية في غانا؛ ومينوش شفيق، مديرة كلية لندن للاقتصاد ونائبة محافظ بنك إنجلترا السابقة، وميا موتلي، رئيسة وزراء بربادوس ورئيسة لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وألقى كلمة الافتتاح الرسمية السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

٩- وأعرب السيد بن شعبون، متحدثاً بصفته رئيساً للمكتب المنتهية ولايته، عن امتنانه لحكومة وشعب إثيوبيا لاستضافة الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ودعا إلى تقديم دعم جماعي لحماية الفئات الضعيفة، وحث البلدان على إعادة بناء اقتصاداتها وتنويعها من خلال التصنيع المستدام من أجل تحسين القدرة على الصمود. وتحقيقاً لهذه الغاية، شدد على الحاجة إلى وجود تمويل كاف لعملية

Global; Fintech Association of Nigeria; Friedrich-Ebert-Stiftung Ethiopia; Gatef Organization; Gender Youth for Change and Peace Building; Géomatique Topographie Ingénierie Conseils (GTOPIC); Ghana Geological Survey Authority; Global Youth Connect for Sustainable Agriculture; Goblis Foundation; Groupe Conseils Mireille Mouéllé; Groupe Loukil; Hanyang University; IHS Markit Ltd.; Industrial Parks Development Corporation; Initiative Africa; Institute for Public Policy Initiatives; Institute of International Finance; International Forum of Sovereign Wealth Funds; International Movement for Advancement of Education Culture, Social and Economic Development; International Relations Institute of Cameroon; Kahe International Group; Kenya Pension Fund Investment Consortium; Kuvuna Foundation; La Tribune Afrique; LAConsulting; Ladoke Akintola University of Technology; Life and Hope Uganda; LMS International; Loukil Group; Lusa News Agency; Maghreb Emergent; Majengo Estates Developers Ltd; Mazars; Meinhardt (Singapore); Muchinga General Enterprises Ltd.; National Association of Nigerian Traders; News Agency of Nigeria; NFC Bank; Nigerian Investment Promotion Commission; Nigerian Television Authority; ONE Campaign; Oxfam International; PanAfrican Capital Holdings Ltd.; PanaPress; Pfizer; Premium E/ECA/CM/53/5 21-00491 3/33 Hortus; PUTTRU Technologies Ltd.; Q'legend International Limited; Rail Working Group; Regiolex Consulting Ltd; Rockefeller Foundation; Rotary International; Rwanda Envisage Incubators; Samara University; Sargasso Worldwide Ghana Ltd.; Sasakawa Africa Association; SDG Action Strategy Centre; Sharlearn Research and Taxation Consultancy; Skynotch Energy Africa Ltd.; Social and Media Studies Institute (Morocco); SOS Children's Villages International; South African Youth Council; Strathmore University; SUNami Solar Ltd.; Trippinz Care Inc.; Tshwane University of Technology; Union pour la Promotion, la Défense des Droits Humains et de l'Environnement dans la région des Grands Lacs (UPDDHE); University of California Los Angeles; University of Cape Coast; University of Cape Town; University of Ibadan; University of Lagos; University of Lomé; University of Nairobi; University of Tunis El Manar; University of Venda; Urukundo Initiative; Vida Pharmaceuticals (Pty.) Ltd.; Waltersmith; Women for Africa Foundation; WVL Development Advisers Limited; YALDA Botswana; Youth Alliance for Leadership and Development in Africa; ZimInd Publications.

التعافي وأثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدورها الرائد في معالجة شواغل الديون والسيولة لدى الدول الأعضاء في سياق جائحة فيروس كورونا التاجي (كوفيد ١٩).

١٠- وخاطبت السيدة سونغوي المؤتمر عن الطابع المتعلق بالصحة العامة للأزمة التي تواجه البلدان الأفريقية، فضلا عن طابعها الاقتصادي والمناخي. وشددت على ضرورة أن تؤمّن المنطقة سبل الحصول على اللقاحات بشكل مستدام، وحثت البلدان الأفريقية على التكاتف وإعداد مقترح شامل للمضي قدما بشكل أفضل في المستقبل، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمنصة انطلاق للجهود الانتعاش الأخرى.

١١- وسلط السيد أوفوري أطا الضوء على الصلة بين الرعاية الصحية، والتمويل وظاهرة النزعة القومية المتشددة في التعامل مع اللقاحات. وحدد خمسة مجالات تدخّل ذات أولوية، هي: بناء القدرة على الصمود، ووضع نماذج تمويلية جديدة لدعم التعافي، وتحفيز قدرات التصنيع المحلية للتخفيف من مخاطر سلاسل التوريد العالمية، والاستفادة من التكامل الأفريقي وسلاسل القيمة الإقليمية، وتوسيع نطاق التحول الرقمي والابتكار الشامل للجميع. وحث الحكومات على العمل مع الشركاء الإنمائيين ودوائر الأعمال للحفاظ على الأرواح واستعادة سبل العيش.

١٢- وشددت السيدة شفيق على الحاجة إلى أن تشجع أفريقيا على إقامة عقد اجتماعي جديد يقضي بوضع شبكة أمان شاملة تكفل توافر الأمن والفرص في جميع أنحاء القارة. وأكدت كذلك أهمية تحقيق الرعاية الصحية الشاملة مع التركيز على الرقمنة، التي تلي احتياجات الرعاية قبل الولادة، والتحصين، ومعالجة الأمراض المعدية والحصول على الرعاية الطبية من أجل التصدي للأزمة والحد من أوجه القصور التي يتسم بها نظام الرعاية الصحية العامة.

١٣- ولفتت السيدة موتلي الانتباه إلى الدمار الحالي الذي أحدثته الجائحة، وخصت بالذكر ثلاثة أسباب رئيسية لذلك هي: الاعتماد الكبير على التجارة، والسفر والاستثمار المباشر الأجنبي؛ وضيق الحيز المالي، الذي لا يتيح توفير الحوافز المالية الضخمة اللازمة لدعم الاقتصاد الخاص؛ وعدم كفاية تدفقات التمويل من القطاعين العام والخاص لدعم الاستجابات للوباء. وأشارت إلى أن مبادرة مجموعة العشرين الخاصة بتعليق سداد خدمة الديون وحدها لن تكون كافية لتخفيف حدة الأزمة، ودعت إلى بذل جهد شامل يتجاوز الدين الحكومي.

١٤- ورحب السيد أحمد في كلمته الافتتاحية الرسمية بجميع المشاركين في الدورة وأشار إلى ضرورة استجابة الاقتصادات الأفريقية بفعالية للوتيرة المتسارعة للتحول الرقمي والتحديات الذي يطرحه تغير المناخ على الأجيال المتعاقبة وإيجاد فرص عمل للسكان الشباب الذين ما برح عددهم يتزايد بسرعة في القارة. وأعلن افتتاح الدورة رسميا وتمنى للوزراء مداولات مثمرة.

## ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٥ - انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل مكتبها الجديد:

الرئيس: غينيا الاستوائية

النائب الأول للرئيس: مدغشقر

النائب الثاني للرئيس: زامبيا

النائب الثالث للرئيس: سيراليون

المقرر: المغرب

١٦ - شكر الرئيس الجديد المنتخب، فالتين إيلا مابي، وزير المالية والاقتصاد والتخطيط في غينيا الاستوائية، المكتب المنتهية ولايته وعرض موضوع الدورة الحالية لمؤتمر الوزراء. واعتمد المؤتمر بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- ٣ - حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الثالثة والخمسين للجنة.
- ٤ - حلقات نقاش رفيعة المستوى.
- ٥ - النظر في التوصيات واعتماد القرارات.
- ٦ - النظر في البيان الوزاري، وبيان الوزراء بشأن جائحة كوفيد ١٩ والوضع الاقتصادي في أفريقيا وإقرارهما.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - اختتام الدورة.

## ثالثا- حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى بشأن موضوع الدورة الثالثة والخمسين للجنة [البند ٣ من جدول الأعمال]

### ألف- مقدمة

١٧- ترأس السيد إيلا مايي الحوار المتعلق بالسياسات، الذي أداره السيد إدو. وكان السيد أوزيل نداجيجيما، وزير مالية رواندا، المتحدث الرئيسي. وتألقت حلقة المناقشة من السيد لي يونغ، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، السيد حولين جاو؛ والسيد أحمد شيده، وزير المالية الإثيوبي؛ ونائب وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، أحمد كمالي؛ والسيد ألبرت موتشانغا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين في الاتحاد الأفريقي.

### باء- العرض

١٨- سلط السيد نداجيجيما الضوء على آثار جائحة كوفيد ١٩ على اقتصاد رواندا، التي شملت تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، وحدوث عجز مالي جعل من الصعب على البلد التصدي على نحو كاف للجائحة. وأشار إلى أنه، على النقيض من البلدان الغنية التي وفرت حُزما كبيرة من الحوافز، فإن موارد البلدان الأفريقية محدودة جدا ولا تتيح الاستجابة الفعالة للجائحة والتعافي منها. ورحب بمبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها فرصة تتيح للبلدان الأفريقية تعزيز التصنيع والتنويع.

### جيم- المناقشة

١٩- في المناقشة التي تلت ذلك، رحب أعضاء فريق المناقشة بموضوع المؤتمر، مشيرين إلى أهمية تعزيز التكنولوجيا الرقمية لأفريقيا لكي تنهض بالتصنيع في ظل جائحة كوفيد ١٩.

٢٠- وأشاروا إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدلات الاتصال بشبكة الإنترنت بنسبة ٧٧ في المائة في بعض البلدان، فإن إمكانية الاتصال في المناطق الريفية لا تزال منخفضة جدا في أفريقيا، حيث تبلغ نحو ٦ في المائة من السكان، وهو ما يكشف عن الفجوة الرقمية الرئيسية القائمة داخل البلدان وفيما بين الاقتصادات.

٢١- ولاحظ أعضاء الفريق أن سوق القارة، من حيث عدد السكان، سوف تنمو من ١,٢ مليار نسمة حاليا إلى ١,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، بنمو إجمالي للطبقة المتوسطة من ٣٥٠ مليون نسمة إلى ٦٠٠ مليون نسمة، وأن جزءا كبيرا من النمو في أفريقيا سيكون مدفوعا بالاستهلاك المحلي. وشددوا على ضرورة الاستفادة من منطقة

التجارة الحرة القارية الأفريقية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية دعماً للتصنيع الشامل للجميع والمستدام. وأشاروا أيضاً إلى أن البلدان الأفريقية تواجه صعوبة في تأمين اللقاحات بسبب الممارسة المشار إليها بـ "النزعة القومية المتشددة تجاه اللقاحات".

٢٢- وأدلى المشاركون بدلوههم في المناقشة، حيث أكدوا على أن سياسات التصنيع ينبغي أن تكون محفزة للنمو، وأن يضطلع فيها القطاع الخاص بدور مركزي، وتيسرها مؤسسات قوية وإدارة رشيدة. وأكدوا من جديد الضرورة القصوى لتنمية القدرات الإنتاجية للتصنيع فضلاً عن تكامل الأسواق.

## دال- التوصيات

٢٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

'١' وضع سياسات واستراتيجيات للتصنيع، والتنويع والرقمنة المستدامة والشاملة للجميع وتحقيقاً لهذه الغاية، التشجيع على إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية الخضراء، واستحداث قانون جاذب للاستثمار، وإعطاء الأولوية للاستثمار في الهياكل الأساسية الضرورية والتكنولوجيات الجديدة مثل الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي؛

'٢' الاستفادة من "استراتيجية التحول الصناعي للاتحاد الأفريقي" و"إعلان العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا" لدعم صياغة استراتيجيات رقمية وطنية داعمة للتصنيع وتنفيذها بفعالية؛

'٣' إعطاء الأولوية للتدريب المهني لرفع مستوى المهارات والاستفادة من الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل استراتيجي، وخاصة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة التحويلية؛

'٤' إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة وتعزيز المعايير الخاصة بـ "صنع في أفريقيا" لضمان التشغيل الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٥' تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتطوير وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والاستفادة من آثار كوفيد ١٩ باعتبارها فرصة تتيح للبلدان تطوير قدراتها على إنتاج اللقاحات الخاصة بها؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

١' دعم البلدان في صياغة السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير اقتصادات قادرة على التكيف من خلال تصنيع أحضر تشكل الرقمنة قوته الدافعة.

## رابعاً- حلقات النقاش رفيعة المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- حلقة النقاش ١: النقاش الكبير: النمو المستدام في العصر الرقمي في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩

### ١- مقدمة

٢٤- ترأس السيد إيلا ماي الحوار المتعلق بالسياسات، الذي أداره السيد إدو. وكانت المتحدث الرئيسية السيدة زينب أحمد، وزيرة المالية والميزانية والتخطيط الوطني، في نيجيريا. وتألف فريق المناقشة من السادة والسيدات أركيي أوكوباي، الوزير الأقدم، المستشار الخاص لرئيس حكومة إثيوبيا؛ ومسعود أحمد، رئيس مركز التنمية العالمية، وألاستير ويلسون، المدير العام ورئيس مجموعة موديز للمخاطر السيادية؛ وأبييه أمرو سيلاسي، مدير إدارة أفريقيا في صندوق النقد الدولي؛ ونيكول جانين ليدي روبرتي مبو، ووزيرة الاقتصاد والانتعاش في غابون.

### ٢- العروض

٢٥- أشارت السيدة زينب أحمد إلى أنه لا توجد إجابة مباشرة عن السؤال قيد النظر. وسلطت الضوء على جهود تعبئة الموارد المبذولة لدعم البلدان الأفريقية في استجابتها من خلال مبادرات مثل صندوق التبرعات النيجيري المشترك لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة لمكافحة كوفيد ١٩، وصندوق أفريقيا لمكافحة كوفيد ١٩، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومجموعات الحوافز التي وضعها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد تعذر التنبؤ باستجابته. وتواجه نيجيريا فجوة في التمويل تزيد على ١٥٤ مليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا استحدثت قانوناً مالياً للبلد وسياسة خاصة بالطاقة للمساعدة في سد هذه الفجوة.

٢٦- وعرض السيد أوكوباي بإيجاز التجربة الإثيوبية في مجال التصنيع والتحول الاقتصادي. وقال إن بلده يهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال الاستثمار في نظام صناعي يشمل بناء مجمعات صناعية حضراء، وقدرات محلية في مجال السياسة العامة تركز على التعلم النشط في مجال السياسات الصناعية من البلدان الأخرى. وأشار إلى أن التعافي الكامل من الأزمة يحتاج إلى استثمارات ماثلة في الهياكل الأساسية ورأس المال البشري كما يحتاج إلى بيئة اقتصادية كلية موثية.

٢٧- وقال السيد مسعود أحمد إنه كان بإمكان القطاع الخاص أن يفعل المزيد فيما يخص عملية التعافي نظراً لأن لديه القدرة على الاضطلاع بدور مركزي في هذه العملية. ودعا إلى الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص. وأضاف أن البلدان النامية بحاجة إلى الاستفادة من تجربة عام ٢٠٢٠ ووضع استراتيجية خمسية لتحقيق انتعاش مستدام.

٢٨- وقال السيد ويلسون إن عملية الإنعاش تتطلب وجود مؤسسات وبيئة مؤسسية ذات جودة عالية؛ وإن هناك حاجة لأن يضطلع القطاع الخاص بدور مركزي فيها؛ كما أن من الضروري، لتعزيز ثقة المستثمرين، تهيئة بيئة ائتمانية معافاة بدرجة أكبر بكثير.

٢٩- وقال السيد سيلاسي إن صندوق النقد الدولي يساعد في تمويل التعافي المرن لدوله الأعضاء. ومضى قائلاً إنه في حين أن الجهود المتعددة الأطراف تتركز على اللقاحات، فإن الفجوات التمويلية الضخمة التي تواجهها المنطقة تتطلب جهوداً من المؤسسات المالية الدولية لسد الفجوة من خلال إعادة جدولة الديون والتمويل بشروط ميسرة. وأضاف أنه من الضروري إحداث تحول هيكلية وتنويع اقتصادي لتعزيز النمو وخلق فرص العمل. وشدد السيد سيلاسي على ضرورة أن تركز سياسات اللقاحات على ما يتناسب من سياسات اقتصادية.

٣٠- أما السيدة مبو فقد أشارت إلى أن البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف فوجئت بهذه الجائحة. ونتيجة لذلك، لجأت البلدان إلى النزعة الحمائية، ونشأت عن الأزمة بعض أوجه عدم اليقين. وفيما يتعلق بغابون، قالت السيدة مبو إن البلد تلقى دعماً من الوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي للمساعدة في الحد من أثر الجائحة، ولكنه لم يستفد من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بتعليق سداد خدمة الديون. وأضافت أن اتباع مسار الاقتصاد الأخضر يشكل جزءاً أساسياً من خطة الانتعاش في البلد: فهو يحتاج إلى إطار قانوني وسياساتي فعال، يشمل إصدار السندات الخضراء والوصول إلى أسواق التمويل الدولية.

### ٣- المناقشة

٣١- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز دور النظام المتعدد الأطراف والقطاع الخاص والاستفادة منهما؛ كما شددوا على أهمية أن تتخذ الوكالات استجابات موزونة في تقدير الجدارة الائتمانية، نظراً لتأثير الأزمة؛ والحاجة إلى أن تهيئ الحكومات بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص.

٣٢- وأثيرت شكوك بشأن ما إذا كانت الكيانات المتعددة الأطراف، لا سيما المصارف، لا تزال صالحة لأداء هذه المهمة في ضوء الظروف المتغيرة. وبوجه عام، استنكر المشاركون تقلب الدعم المالي ودعوا إلى تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها.

٣٣- وأكد المشاركون أيضا أن الأزمة أتاحت فرصة للتركيز على إحداث التحول في أفريقيا. وأشاروا إلى أن الاقتصاد الأخضر هو حل عملي للانتعاش الاقتصادي والتنويع في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩.

#### ٤- التوصيات

٣٤- في ضوء المناقشة التي جرت، أصدر المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

'١' بناء علاقة قوية وفعالة مع القطاع الخاص وهيئة بيئة مواتية لتدخلاته؛

'٢' تحقيق انتعاش مرن، بزيادة إمدادات الطاقة الخضراء من خلال اعتماد سياسات مواتية للطاقة المتجددة وثروات القارة من الموارد الطبيعية؛

'٣' الاستثمار في الهياكل الأساسية، وعلى وجه الخصوص، تعزيز الرقمنة لكي تصبح الأساس لجميع جهود التعافي والتنمية؛

(ب) وينبغي للدول الأعضاء وشركائها:

'١' تعزيز التنسيق العالمي من أجل مكافحة الأزمات في المستقبل بفعالية؛

'٢' إعادة توصيف المؤسسات المتعددة الأطراف بحيث تكون ملائمة للغرض الذي صممت من أجله؛

'٣' دعم نقل التكنولوجيا لتطوير اللقاحات وتطوير الهياكل الأساسية والرقمنة، إلى جانب المساعدة على التعافي؛

(ج) ينبغي للنظام المتعدد الأطراف والقطاع الخاص، على كلا الصعيدين المحلي والدولي، أن يقدموا الدعم للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي للجائحة والتعافي منها؛

(د) يجب على وكالات التصنيف الائتماني أن تعيد النظر في مقاييس ومنهجيات التصنيف التي تتبعها لضمان عدم إلحاق المزيد من الضرر بالبلدان النامية، ولا سيما خلال الأزمات.

## باء- حلقة النقاش ٢: إدارة الديون والتمويل الابتكاري لتحقيق الاستدامة المالية، ودور القطاع الخاص

### ١- مقدمة

٣٥- ترأس السيد إيلا مايي الحوار المتعلق بالسياسات، الذي أداره السيد إدو. وكان المتحدث الرئيسي توماس فينون، أحد الشركاء في مؤسسة (Eighteen East Capital) "إيتين إيست كابيتال". وتألف أعضاء فريق المناقشة من السادة والسيدات ريمي ريو، المدير التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية؛ وأليستر أليساتو، ممثل وزير التخطيط والتنمية في بنن؛ وساندرا جونسون، وزيرة التخطيط والتنمية والتعاون الدولي في توغو؛ وكلاي لاوري، نائب الرئيس التنفيذي لمعهد المالية الدولية؛ وإلياس داواله، وزير المالية في جيبوتي؛ وإبراهيم ماياكي، الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية.

### ٢- العرض

٣٦- ركز السيد فينون في عرضه على مرفق السيولة والاستدامة الذي تعتبره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رائدا فيما يخص تيسير الحصول على السيولة والإقراض والاستثمارات.

٣٧- وشدد السيد ريو على ضرورة تعزيز المؤسسات المالية بما يتماشى مع أهداف المناخ المستدام والتنمية المستدامة، وأعرب عن استعداد الوكالة الفرنسية للتنمية لمساعدة الوزراء الأفريقيين في هذا المسعى.

٣٨- وسلط السيد ينساتو الضوء على إخفاق تقييمات المخاطر في مراعاة تطور الاقتصادات الأفريقية على النحو الواجب، الأمر الذي أدى إلى تدني تصنيفاتها الائتمانية، وهو ما حدّ من قدرتها على الاقتراض. وأبلغ عن برنامج لتعبئة الموارد المحلية وضعت بنن.

٣٩- وأبرزت السيدة جونسون أثر الجائحة على ميزانيات الدول. وعرضت خارطة الطريق التي تتبعها توغو، والتي تركز على القطاع الخاص وتتضمن ثلاثة أبعاد: الإدماج الاجتماعي، وإيجاد فرص العمل، والرقمنة.

٤٠- وشدد السيد داواله على أهمية مواصلة الاستثمار في التنمية وحث البلدان الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين على إعادة النظر في إدارة الديون من منظور طويل الأجل لتجنب تقويض التنويع الاقتصادي أو إيجاد فرص العمل أو الرقمنة.

٤١- وسلط السيد لاوري الضوء على مخاطر زيادة الدين العام، مثل القروض التي يأخذها قطاع الشركات عندما تفتقر نماذج أعمالها إلى القوة والمخاطر السياسية المرتبطة بإنهاء النفقات.

٤٢ - وشدد السيد ماياكي على أن التدفقات المالية غير المشروعة تعوق التنمية في أفريقيا وقدرة القارة على التكيف مع الصدمات، وشدد على الحاجة إلى أن تكون مشاريع للهياكل الأساسية مقبولة مصرفيا في القارة.

### ٣ - المناقشة

٤٣ - في المناقشة التي تلت ذلك، تبين أن مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الديون تواجه تحديا في تنفيذها رغم أنها تحظى بتقدير المستفيدين منها، وأن أثرها كان متفاوتا بتفاوت البلدان لأسباب منها، لا سيما اختلاف ممارسات إدارة الديون وسياقاتها. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرة ليست سوى تدبير قصير الأجل ولا تتصدى لتحديات الديون الطويلة الأجل، وهو ما يتسبب في قدر من الريبة لدى المستثمرين والمقترضين. ومن الضروري إيجاد حلول مبتكرة لا تؤدي إلى تآكل النمو الاقتصادي ويشترك فيها القطاع الخاص. وتم تحديد مرفق السيولة والاستدامة كحل ممكن.

٤٤ - وذكر أن التدفقات المالية غير المشروعة تقوض حقوق الإنسان والسلام والأمن في أفريقيا وتعوق في الوقت ذاته التمويل الإنمائي. ورغم مرور ست سنوات على نشر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا،<sup>(١)</sup> لا تزال الكثير من توصياتها في انتظار التنفيذ. ومن بين هذه التوصيات الدعوة إلى إبرام ميثاق عالمي بشأن النزاهة المالية دعما للتنمية المستدامة، ومقترحات بشأن الضرائب على التجارة الرقمية وبشأن الحد الأدنى لضريبة أرباح الشركات على الصعيد العالمي.

٤٥ - وأحيط الوزراء علما بأن وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية قد أطلقت مبادرة لتعبئة الموارد من صناديق المعاشات الأفريقية لتمويل تطوير الهياكل الأساسية في القارة. فقد تمكنت بلدان مثل جيبوتي، بفضل تطوير هياكلها الأساسية، من الاستفادة من مزايا موقعها الجيوستراتيجي ودورها كمراكز لوجستية. غير أن مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة من هذا النوع تسهم في مديونية البلدان وضعفها. وتسعى بلدان أخرى مثل توغو إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي وهياكلها الأساسية للموانئ من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### ٤ - التوصيات

٤٦ - في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

<sup>(١)</sup> United Nations Economic Commission for Africa, *Illicit Financial Flows: Report of the High Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa* (Addis Ababa, 2015).

١' الدعوة إلى تمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الديون، المتوخى حالياً أن تستمر حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٢١، إلى نهاية عام ٢٠٢١، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢' إعادة النظر في آليات إدارة الديون بصورة لا تعرض الأهداف الإنمائية للخطر؛

٣' إصلاح نظمها المالية وتحسين حوكمتها من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة المالية دعماً للتنمية المستدامة؛

٤' استكشاف جميع خيارات التمويل المتاحة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية في القارة، لا سيما مشاريع برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

١' مواصلة دعمها لإنشاء مرفق السيولة والاستدامة وتحديد البلدان المانحة الراغبة في تشغيله؛

٢' بالتعاون مع الشركاء الآخرين، مواصلة تيسير المناقشات لإيجاد حلول عملية طويلة الأجل لإدارة ديون البلدان الأفريقية.

### جيم- حلقة النقاش ٣: هل أفريقيا مستعدة لتمويل اللقاح الخاص بها؟

#### ١- مقدمة

٤٧- ترأس السيد إيلا مابي حلقة النقاش التي أدارتها ليراتو مبيلي، مقدمة برنامج بهيئة الإذاعة البريطانية. وكان المتحدث الرئيسي المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم. وتألقت حلقة النقاش من السادة والسيدات وينفريد بايانيمما، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وجون نكينغاسونغ، مدير مراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛ و بنديكت أورامه، رئيس مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي؛ و سوزان سيليرمان، المستشارة العالمية لشركة فايزر للمستحضرات الصيدلانية الحيوية؛ و فرانسيس كايكاي، وزير المالية في سيراليون؛ و سيلي يالاغولي، وزير المالية في الكونغو؛ و عبد الرحمن بن بوزيد، وزير الصحة، والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر؛ و ستافروس نيكولاو، المدير التنفيذي الرئيسي لمجموعة شركة أسبن فارماكير القابضة المحدودة؛ وأمادو سال، مدير معهد باستور في داكار.

## ٢- العروض

٤٨- شدد السيد تيدروس على ضرورة أن تكون اللقاحات في متناول الجميع، مشيراً إلى أن التأخير في وصول اللقاحات إلى أفريقيا يؤدي إلى فقدان ١٣,٨ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي شهرياً. وعليه يلزم على وجه الإلحاح زيادة الإنتاج. وأشار إلى أن أفريقيا لا تستفيد من القدرات الصناعية المحلية الموجودة، وسلط الضوء على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين قدرات التصنيع المحلية. وتحقيقاً لذلك، يمكن لأفريقيا أن تستفيد من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وهناك مبادرات إقليمية قائمة، وتعمل منظمة الصحة العالمية مع الاتحاد الأفريقي على إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية.

٤٩- وذكرت السيدة بايانيما أن ثمة ممارسة يمكن أن تُسمّى ”التمييز العنصري في مجال اللقاحات“ آخذة في الظهور، وتحسرت على عدم وجود خطة عالمية للحصول على اللقاحات بصورة منصفة. ودعت إلى تغيير النمط السائد حالياً الذي يجري في ظلّ التطعيم بمعدل شخص واحد في الثانية في البلدان الغنية، بينما يقل معدل التطعيم في أفريقيا عن واحد في المائة من ذلك. وأضافت السيدة بايانيما أن ثمة تحدياً إضافياً يتمثل في ضرورة خفض أسعار اللقاحات، نظراً لأن البلدان الأفريقية تدفع ثلاثة أضعاف ما تدفعه البلدان المتقدمة النمو للحصول على لقاحاتها.

٥٠- وأكد السيد نكينغاسونغ أن القارة مستعدة لإنتاج اللقاحات الخاصة بها، رهناً بتقاسم حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية، ولكنه أشار إلى أن من الضروري أن تتوفر الإرادة السياسية والالتزام اللازمين لترجمة الأقوال إلى أفعال. وشدد على الحاجة إلى تحالف قوي للتصدي للتحديات المتعلقة بمكافحة الفيروس ووضع خريطة طريق لتيسير الحصول على اللقاحات، من خلال الاتحاد الأفريقي.

٥١- وأوضح السيد أوراماه أن ثمة درسين يمكن استخلاصهما من جائحة كوفيد ١٩: الحاجة إلى شراء لقاحات لبلوغ المناعة الجماعية لـ ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا؛ وأهمية الاستثمار في تصنيع اللقاحات وكذلك تعزيز المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وقد خصص مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ملياراً دولاراً لشراء اللقاحات، ولكن ينبغي لوزراء المالية تخصيص المزيد من الموارد لدعم المؤسسات المحلية، بدلاً من الاعتماد فقط على الإحسان الدولي.

٥٢- وشرحت السيدة سيليرمان خطة فايزر ذات النقاط الخمس للتعامل مع الفيروس: تبادل الأدوات، والأفكار والبيانات في أسرع وقت ممكن؛ والأفكار المتعمقة فيما يخص تطوير الأدوية؛ وتطوير قدرات تصنيع الأدوية؛ والبقاء على اتصال مع المؤسسات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها؛ وتسريع توزيع اللقاحات.

٥٣- وأبرز السيد كايكاي قيمة الدروس التي استخلصها بلده من جائحة إيبولا في مجالات مثل: توليد الإيرادات المحلية؛ وإدارة سلسلة الإمداد على الأرض؛ وثقة الجمهور وتثقيف الجمهور بشأن الفيروس والحاجة إلى التطعيم؛ والتعاون الدولي، واتباع نهج أفضل تنسيقاً بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

٥٤- أما السيد يالاغولي فقد أشار إلى أن المشاكل الرئيسية التي تواجه بلده تتمثل في تمويل اللقاحات والتحصين، نظراً للقيود المالية الناجمة عن الجائحة؛ وعدم قبول تدابير التطعيم من قبل بعض قطاعات السكان. ودعا إلى تقديم المزيد من الدعم للقارة من شركاء مثل البنك الدولي.

٥٥- وأفاد السيد بن بوزيد أن بلده يعتزم تطعيم ٧٠ في المائة من سكانه، وهو ما يتطلب ٤٠ مليون جرعة. وأضاف أن البلد أنشأ منصة رقمية تمكن الناس من التسجيل للتلقيح وأن رفع مستوى الوعي بشأن التحصين يجري عبر وسائل الإعلام.

٥٦- وأكد السيد نيكولاو أن تكثيف برامج التطعيم هو أفضل خطة للدول الأعضاء لاحتواء أي تزايد لانتشار للفيروس. ومضى قائلاً إن الاستثمار في التكنولوجيا والمهارات وتعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية والأكاديمية تُعد عوامل أساسية في مشاركة القطاع الخاص في مكافحة الجائحة. ودعا إلى الحوار بين وزراء الصحة والمالية لتمويل اللقاحات وبرامج التطعيم.

٥٧- وسلط السيد سال الضوء على التحديات المالية وتحديات التوزيع التي تواجهها شركات الأدوية في القارة في جهودها الرامية إلى المشاركة بشكل كامل وفعال في برامج اللقاحات. وتناول باستفاضة الدروس المستفادة من منظورها، بما في ذلك أهمية الشراكات الجيدة؛ والحاجة إلى وضع استراتيجية ذات رؤية إقليمية؛ وإنشاء شبكات توزيع؛ ووضوح اللوائح الخاصة بالأعمال التجارية.

### ٣- المناقشة

٥٨- في المناقشة التي تلت ذلك، أبرز المشاركون ضرورة تعاون وزراء المالية والصحة في تيسير شراء اللقاحات؛ وتخصيص موارد كافية من الميزانية لدعم المؤسسات المحلية في صنع اللقاحات والبحث والتطوير والابتكار؛ ودعم توطين سلاسل الإمداد باللقاحات.

٥٩- كما شدد المشاركون على ضرورة أن يستكشف القطاع الخاص المحلي فرص الأعمال التجارية في سلاسل الإمداد والتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك في مجال صنع اللقاحات محلياً؛ كما شددوا على الحاجة الملحة إلى توفير اللقاحات بالقدر اللازم لتحصين ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من السكان، وذلك من أجل تحقيق المناعة الجماعية.

٦٠- وشجع المشاركون الدول الأعضاء على الضغط على منظمة التجارة العالمية للتنازل عن حقوق الملكية الفكرية، من أجل تيسير تصنيع وتوزيع اللقاحات محليا في القارة الأفريقية؛ وشددوا على أهمية وجود رؤية قارية؛ والحاجة إلى تعزيز قاعدة رأس المال في مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لتمكينه من التعامل مع القروض الأكبر حجما.

#### ٤- التوصيات

٦١- في ضوء المناقشة التي جرت، أوصى المؤتمر بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) التصديق على معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية والتوقيع على برنامج التعجيل بعلاج فيروس كورونا؛

(ب) تأييد الاقتراح المقدم من الهند وجنوب أفريقيا بشأن حقوق الملكية الفكرية؛

(ج) الاستثمار في تنمية القدرة التصنيعية المحلية وإقامة شراكات مع منتجي اللقاحات الدوليين؛

(د) بقيادة وزراء المالية، دعم الاستثمارات في مجالات العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير والابتكار وتخصيص الموارد المالية لها؛

(هـ) التركيز على الحلول قصيرة الأجل والفورية، مثل اقتناء اللقاحات، مع الإعداد للاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل بطريقة منسقة مع القيادة القارية.

#### خامسا- النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٥ من جدول الأعمال]

٦٢- بعد إجراء مناقشة، اعتمد المؤتمر مشاريع القرارات مع تعديل واحد. وترد القرارات في المرفق بهذا التقرير.

#### سادسا- النظر في البيان الوزاري، وبيان الوزراء بشأن جائحة كوفيد ١٩ والوضع الاقتصادي في أفريقيا وإقرارهما [البند ٦ من جدول الأعمال]

٦٣- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري ومشروع بيان الوزراء بشأن جائحة كوفيد ١٩ والوضع الاقتصادي في أفريقيا والتعديلات المقترحة عليهما. واعتمدت الوثيقتان بالإجماع، بصيغتهما المعدلة. ويرد البيان الوزاري في المرفق الثاني لهذا التقرير،

أما بيان الوزراء بشأن الجائحة والوضع الاقتصادي في أفريقيا فقد نُشر على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.<sup>(٢)</sup>

### سابعا- مسائل أخرى [البند ٧ من جدول الأعمال]

٦٤- في إطار هذا البند، أشار الرئيس إلى أن البلدان الأفريقية وافقت جماعيا على تأييد ترشيح السيد أوكوبا، الوزير الأقدم والمستشار الخاص لرئيس وزراء إثيوبيا، لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وحث جميع الوزراء على الوفاء بذلك التعهد المعلن.

### ثامنا- اختتام الدورة [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦٥- أدلت السيدة سونغوي ووزيرة الدولة المكلفة بالخزانة لغينيا الاستوائية، ميلاغروسا أوبونو أنغي، بملاحظات ختامية بالنيابة عن رئيس المكتب، السيد إيلا مايي.

٦٦- وأعربت السيدة فيرا سونغوي عن تقديرها للمكتب والوزراء على جودة المداوالات التي جرت خلال الدورة، وأكدت التزام اللجنة بمواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها للتصدي والتعافي والانطلاق من جديد. وفي الختام، شددت على ضرورة إقامة شراكات شاملة مع القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين من أجل بلوغ "أفريقيا التي نصبو إليها".

٦٧- وشكرت السيدة أوبونو أنغي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تسييرها الناجح للمؤتمر في خضم تحديات الجائحة، كما شكرت المكتب المنتهية ولايته على مساهمته، وجميع الممثلين على مشاركتهم الفعالة. وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة دعم الدول الأعضاء والمؤسسات في تنفيذها لقرارات الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر، وأعربت عن ارتياح المكتب لنتائج الدورة الحالية، كما تم تجسيدها في البيان الوزاري وبيان الوزراء بشأن جائحة كوفيد ١٩.

٦٨- وبعد الإدلاء بهذه الملاحظات وتبادل عبارات المجاملة، أعلن الرئيس اختتام الدورة في الساعة الخامسة بعد الظهر.

<sup>(٢)</sup> متاح على الرابط التالي: <https://www.uneca.org/sites/default/files/com/2021/E2100446-29March-Eng-COMMUNIQUE.pdf>.

## المرفق الأول

### البيان الوزاري لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١ في الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وتشرفنا بحضور رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، أبي أحمد، ومحافظي مصارفنا المركزية الوطنية والإقليمية، وغيرهم من كبار الشخصيات وضيوف الشرف،

وتداولنا بشأن موضوع "التصنيع والتنوع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩"، وإذ نعتبر أن التصنيع هو، بلا شك، السبيل الوحيد المثبت تاريخيا نحو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين، عندما تقف وراءهما اقتصادات صناعية أقوى وتدعمهما الرقمنة والتنوع، وتصحبهما سياسات واستراتيجيات مراعية للبيئة،

وإدراكا منا في الوقت نفسه للعواقب الصحية والاقتصادية لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) التي كان لها، إلى جانب الآثار الضارة لتغير المناخ التي زادتها سوءا، أبلغ الأثر على الاقتصادات الأفريقية، ودفعتها إلى الانكماش للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، وعطلت، بل وقلبت رأسا على عقب مسار خفض معدلات الفقر التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية، والتقدم الذي أحرز في التعليم والصحة، كاشفة بذلك عن تأخير في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

نعلن ما يلي:

١- نقر بأن جائحة الفيروس التاجي أحدثت تأثيرا كبيرا في نمو أفريقيا في عام ٢٠٢٠، حيث سُجل انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٤,٥ في المائة، الأمر الذي ألحق أضرارا بالتنمية الاجتماعية أيضا، رغم ارتفاع النمو الاقتصادي إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٨، وطرح تحديات خطيرة أمام البلدان الأفريقية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣؛

٢- ونلاحظ التحديات والمخاطر المحتملة وأوجه عدم اليقين فيما يخص التوقعات المتوسطة الأجل، لا سيما نتيجةً لانخفاض النشاط الاقتصادي بفعل تدابير الإغلاق الشامل المتخذة لمكافحة الجائحة، والتهديد الناجم عن تغير المناخ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، وأوجه الضعف التي كشفت عنها جائحة كوفيد ١٩؛

٣- ونلاحظ مع القلق الاتجاه السائد نحو التخلي عن التصنيع لأن الجائحة زادت من حدة تراجع الإنتاج الصناعي في أفريقيا، وهو ما يستلزم ضرورة تعزيز القاعدة الصناعية في القارة.

٤- ونذكر أن معظم اقتصاداتنا لا تزال قائمة على الزراعة، وبالتالي فإن الكوارث الطبيعية والتحديات المتصلة بالمناخ، مثل إعصاري إيداي وكينيث في عام ٢٠١٩، والجفاف تشكل مخاطر تهدد مسار النمو الأفريقي، بعد أن ألحقت أضراراً اقتصادية جسيمة بمعظم البلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تصل إلى نحو ملياري دولار، وهو ما يدل على أن وضع استراتيجيات لمنع تلك الآثار أو تخفيف وطأها وتعزيز القاعدة الصناعية في أفريقيا أمر ملح وفي غاية الأهمية؛

٥- ونذكر أيضاً أهمية موازنة السياسات الصناعية مع السياسات القطاعية الأخرى ذات الصلة، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المحليين، والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والاستفادة من الفوائد التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحفيز التصنيع في القارة؛

٦- ونذكر إلى جانب ذلك أهمية اتباع استراتيجية شاملة للتصنيع والتنوع الاقتصادي تعزز ظهور مؤسسات تنافسية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وقطاع غير رسمي وثيق الترابط، يساهم في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والحاجة إلى تعزيز قدرات رواد الأعمال، وبصفة خاصة في صفوف النساء والشباب؛

٧- ونعترف بضخامة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩، وب حاجة البلدان الأفريقية إلى وضع استراتيجيات وسياسات من شأنها المساعدة في دعم نهوض أفريقيا بقوة لتحقيق النمو واستقرار الاقتصاد الكلي، وضمان القدرة على تحمل الدين، من أجل التعافي بشكل أفضل من الأزمة، وبالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه وجود استراتيجية قارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في تعزيز عملية الانتعاش وما بعدها في هذا الصدد؛

٨- ونقر بأن ردود السياسة العامة الأفريقية لمكافحة انتشار جائحة كوفيد ١٩ مثل التباعد الاجتماعي، وتدابير الإغلاق الشامل، وإغلاق الحدود، فضلاً عن التدابير المالية والنقدية الرامية إلى ضخ السيولة وتخفيف عبء الأزمة عن الفئات الضعيفة والقطاع الخاص، قد أثرت تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي الكلي للبلدان الأفريقية، لا سيما وضعها المالي وقدرتها على تحمل الدين. وأنه نتيجة لذلك، ستكون البلدان الأفريقية مجبرة

على وضع سياسات من شأنها تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد المحلية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛

٩- *وندرک* الضرورة الحتمية لاستمرار أفريقيا في الأخذ بعمليات صنع السياسات القائمة على الأدلة، بهدف التخطيط لسياسات إنمائية شاملة للجميع ومستدامة وتصميمها، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها، سياسات تعزز التماسك الاجتماعي بفضل توافر بيانات جيدة ضمن أطر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"، مع الإشارة إلى أن تسارع النمو، وارتفاع معدلات الاستثمار، وتحسن الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، كلها أمور تتطلب بيئة لاقتصاد كلي تتسم بالاستقرار والمرونة؛

١٠- *ونحيط علما* بمساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك عملها في مجال نمذجة الاقتصاد الكلي، والتنبؤ، وبناء السيناريوهات، في خضم القيود المتزايدة على الموارد، وأهمية الموارد الخارجة عن الميزانية في توسيع قدرة اللجنة على الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

١١- *ونعترف* بأن أفريقيا أحرزت، قبل تفشي جائحة كوفيد ١٩، تقدما كبيرا نحو تحقيق نتائج اجتماعية، حيث انخفضت مستويات الفقر في معظم المناطق دون الإقليمية، بيد أن وتيرة الحد من الفقر كانت بطيئة، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٠,٥ في المائة، وهو أقل من معدل العقدين السابقين، وأن مسار النمو هذا، الذي توقف الآن، أو حتى اتخذ مسارا عكسيا بفعل الجائحة، لم يكن شاملاً، إذ لم يؤدي إلى إيجاد سوى القليل من فرص العمل، وهو ما يؤكد وجهة النظر التي مفادها أن مصدر النمو ونوعه عاملان مهمان لإيجاد فرص العمل في القارة، وأن موضوع الدورة الحالية للمؤتمر، "التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩"، قد جاء بالتالي في الوقت المناسب لمعالجة قضايا إيجاد فرص العمل اللائق، من خلال الرقمنة، على نحو يضمن التنمية الصناعية المستدامة، دون إغفال الدور الذي اضطلعت به التكنولوجيات الرقمية خلال أزمة كوفيد ١٩؛

١٢- *ونعترف أيضا* بالدور الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تحويل الصناعة بفضل ما يشار إليه بالثورة الصناعية الرابعة، التي تشمل اعتماد تكنولوجيات، مثل الروبوتات الصناعية والطباعة ثلاثية الأبعاد في مجال التصنيع، واستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات والتجارة الإلكترونية في التسويق والمبيعات، مما ينقل عملية التصنيع إلى مستويات جديدة تماما؛

١٣- ونحيط علماً أيضاً بالفرص التي أتاحتها الجائحة لتعزيز السياسات وإعادة البناء في المستقبل باتباع مسار تصنيع مستدام بيئياً ومزود بالمهارات الرقمية المطلوبة، وهو ما يتطلب من واضعي السياسات غرس البذور لأساس متين للعصر الرقمي عن طريق تعزيز قدرات البحث والتطوير، وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية، والاستثمار في الإنترنت والهياكل الأساسية الرقمية، فضلاً عن تحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وظروف العمل؛

١٤- ونسلم بالتالي بضرورة أن تعتمد أفريقيا التصنيع والتنوع المستدامين بيئياً، باعتبارهما سبباً لإيجاد فرص عمل للنساء والشباب لبناء مستقبل أفضل، مع الإحاطة علماً بالتكنولوجيات الناشئة في الثورة الصناعية الرابعة، والتحديات التي يطرحها تغير المناخ وتفشي الجوائح والتي تمثل مخاطر جديدة كبيرة وتتيح خيارات وفرصاً مختلفة أمام عملية التنمية في أفريقيا؛

١٥- ونحيط علماً بالاستجابة السريعة والفعالة للاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين، في التصدي لهذه الجائحة، مستفيداً من الميزة النسبية المكتسبة من التجارب السابقة في مجال الجوائح الصحية في القارة، من قبيل وباء إيبولا؛

١٦- ونسلم بأنه، إلى جانب الجهود الحالية المبذولة لاحتواء الآثار الضارة للجائحة والتصدي لها، يجب على أفريقيا أن تتخذ إجراءات فعالة لزيادة القيمة المضافة وإيجاد فرص عمل لائقة للشباب الأفريقيين، البالغ عددهم ١٧٠ مليون نسمة والذين سيدخلون سوق العمل بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٣٠، وأن تكفل، إلى جانب ذلك، توافر القدرة على التكيف مع الصدمات في المستقبل؛

١٧- ندعو الدول الأعضاء، بالتالي، إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات يمكن أن تدفع التصنيع والتنوع الأخضرين، وذلك بسبل تشمل صياغة استراتيجيات وخطط متكاملة للنمو الأخضر والرقمنة في ظل التكيف مع تغير المناخ، ضمن الأطر الصناعية وسائر الأطر الإنمائية الوطنية؛

١٨- وندعو أيضاً الدول الأعضاء إلى إرساء أسس أفضل للاقتصاد الرقمي والاقتصاد الجديد للمناخ في كافة القطاعات لتحسين الإنتاجية عن طريق تعزيز قدرات البحث والتطوير على النحو المناسب، وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية، والاستثمار في المجمعات الرقمية وتنمية المهارات الرقمية، بما في ذلك الحوسبة الأساسية، والبرمجة والترميز الحاسوبيين، والمهارات الشخصية المحايدة في العمل، مثل الاتصالات، والإدارة، والتفكير التحليلي والنقدي، والإبداع؛

١٩- ونهيب بالقطاع الخاص أن يسخر على نحو مستدام استراتيجيات الاقتصاديين الأخضر والأزرق والتصنيع القابل للتكيف مع تغير المناخ، كما نُقر في هذه

العملية بالنمو السريع للتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تقوم عليها الثورة الصناعية الرابعة ويادماجها على نحو متزايد، من قبيل التكنولوجيات الرقمية، والتكنولوجيات النانوية، والتكنولوجيات الحيوية، والمواد المتطورة، التي تعد أساس الثورة الصناعية الرابعة؛

٢٠- وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها الإنمائيين إلى العمل على تعزيز الدعم التقني المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل دعم التنوع والتصنيع، بما في ذلك في مجال إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص في تحقيق التصنيع الأخضر القابل للتكيف مع تغير المناخ ومواءمة الاستراتيجيات التصنيعية مع أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ ومبادئ الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وتقييم آثار التكنولوجيات الجديدة والناشئة على التصنيع في أفريقيا، واعتماد ممارسات جيدة في تسخير التكنولوجيات الناشئة تحقيقاً للتصنيع المستدام؛

٢١- وندعو الدول الأعضاء إلى اتباع استراتيجيات شاملة للتصنيع والتنوع الاقتصادي تعطي الأولوية لتنمية مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة قادرة على المنافسة، فضلاً عن ضمان إقامة روابط مع القطاع غير الرسمي في تسريع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتطوير ريادة الأعمال، لا سيما للنساء والشباب، بدعم كاف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الشركاء الإنمائيين؛

٢٢- نحيط علماً بتعيين السيد أركبي أوكباي ليكون مرشحاً أفريقيا لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٢٣- نسلم بالدور الهام الذي يجب أن تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الماضي قدما بشكل أفضل، وكذلك في المساهمة في السياسات الصناعية والاقتصادية ودعمها، وهي السياسات التي ستدعم النمو الشامل والمستدام في العالم النامي؛

٢٤- نُقر بسجل السيد أوكباي الحافل في قيادة سياسات ابتكارية وحيوية، وصياغتها وتنفيذها عبر الاقتصادات النامية؛

٢٥- نعرب عن ثقتنا بأن خبرة السيد أوكباي الواسعة، بالإضافة إلى رؤيته للقضايا الدولية، تجعله أفضل مرشح لمنصب المدير العام؛

٢٦- نُرحب برؤية السيد أوكباي بعيدة المدى لإعادة تنشيط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتركيزه المُنبص على التصنيع الخالي من الكربون، وتبادل المعارف العالمية، والنمو الصناعي الشامل للجميع؛

٢٧- نرحب بفرصة العمل عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩ وفي السنوات المقبلة؛

٢٨- نعرب عن دعمنا لترشيح السيد أوكباي لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٢٩- نرحب باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والثلاثين، المعقودة في أديس أبابا في ٩ و ١٠ شباط / فبراير ٢٠٢٠، الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول، الذي قرر فيه المؤتمر الحرص على تحديد جميع الموارد المالية المفقودة بسبب هروب رأس المال غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة وإعادةها إلى أفريقيا لتمويل خطة القارة الإنمائية؛

٣٠- وتُقر بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تعقب الموارد المالية التي يتم تحويلها بصورة غير مشروعة من القارة وضبطها واستردادها، وهو ما يُحد من القدرة على تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣؛

٣١- وندعو الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعضاء الاتحاد المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة والشركاء الآخرين إلى الاستفادة من الرقمنة لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن استرداد الأصول وتعزيز تعبئة الموارد المحلية في القارة؛

٣٢- وتُعرب عن تقديرنا للجنة الاقتصادية لأفريقيا وثنائنا عليها، نظير الدعم الذي تقدمه، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين، لوزراء المالية الأفريقيين وتوفير منبر لعقد مناقشات بشأن عدة مبادرات متعلقة بالديون، مثل مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين وإعادة هيكلة الديون السيادية، بهدف تعزيز حصول الدول الأعضاء على التمويل الإنمائي؛

٣٣- وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين إلى مواصلة تقديم هذا الدعم الذي يعد مهما لعودة النمو الاقتصادي؛

٣٤- وتُثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها المتواصل لمساعي النهوض بخطة التكامل في القارة، بسبل منها توفير الدعم في مجال السياسات والدعم التحليلي والتقني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأفريقية، مثل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، لا سيما خطة العمل ذات الأولوية الثانية في برنامجها المتعلق بتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي؛

٣٥- وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تعزيز قدراتها التحليلية والتقنية والاستشارية والتدريبية لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها، بما في ذلك وضع نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ ووضع السيناريوهات، وبذل جهود إضافية لتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة للاستجابة للاحتياجات والطلبات المتزايدة على

خدماتها من قبل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

٣٦- ونُعرب عن تقديرنا وثنائنا بشأن التزام القادة الأفريقيين بتنمية القارة، على نحو ما تبين من بدء المعاملات التجارية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والشروع في مفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية؛

٣٧- ونؤكد من جديد دعوتنا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والزراعة، وسلاسل القيمة الإقليمية في المستحضرات الصيدلانية وتجهيز المنتجات الزراعية وتأمين الموارد المعدنية، وكذلك المفاوضات في المرحلتين الثانية والثالثة من مسار المفاوضات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٣٨- نشجع على إحراز مزيد من التقدم من جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومختلف الدول الأعضاء في تيسير البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، والحق في الإقامة والاستقرار، الذي وقعته حتى الآن ٣٢ دولة عضوا ولكن لم تصدق عليه سوى دولة عضو واحدة؛

٣٩- ونرحب بما تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، لرصد تنفيذ أنشطة وبرامج التكامل الإقليمي من خلال مختلف أدواتها الخاصة بالرصد، بما في ذلك الآليات الواردة في المنشور الذي يحمل عنوان: "تقييم للتكامل الإقليمي في أفريقيا"، وفي دليل التكامل الإقليمي، ومؤشر الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٤٠- ونلتزم من جديد بمواصلة وتعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي لا تزال دولنا الأعضاء تواجهها في تنفيذ مختلف مبادرات والتزامات التكامل الإقليمي التاريخية، لا سيما في مجالات التصنيع، والاقتصاد المراعي للمناخ، والرقمنة، والبيانات والإحصاءات، والهياكل الأساسية، والطاقة، وتقارب السياسات الاقتصادية الكلية، والسلام والأمن، والتجارة والاستثمارات؛

٤١- ونقر بحاجة الدول الأعضاء إلى مواصلة إصلاح أنظمتها المالية وتحسين إدارتها من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة المالية في تعزيز التنمية المستدامة؛

٤٢- ونقر أيضا بأن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أحرزت تقدما في تنفيذ مختلف المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤، بما في ذلك في بناء ممرات النقل العابر والممرات الاقتصادية، رغم

أن هذا التقدم كان متباينا وبطيئا للغاية، الأمر جعل غالبية هذه البلدان تظل في مواجهة تحديات خاصة؛

٤٣- ونحيط علما بالإعلان السياسي الرفيع المستوى الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ عن استعراض منتصف المدة الشامل العالمي لبرنامج عمل فيينا بشأن البلدان النامية غير الساحلية للعد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي يحمل عنوان: "الدعوة إلى العمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا"، وفي هذا الصدد، ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع شركائها، تقديم الدعم في مجال السياسة العامة والدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتها للاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٤٤- ونحيط علما أيضا بأولويات برنامج اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٢، ونؤكد من جديد التزامنا بدعم الميزانية المقترحة، ونهيب بالجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة على خطة اللجنة وميزانيتها لعام ٢٠٢٢ على النحو المقدم لهذا المؤتمر المقرر؛

٤٥- ونقر بأن البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهاتي قد أحرزت تقدماً جيداً في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعد ٢٠١١-٢٠٢٠، لا سيما فيما يتعلق بزيادة نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم الابتدائي، وهو ما أسهم في زيادة معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وإكمالها وتحسين التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، وأما حققت نجاحاً ملحوظاً في تمكين المرأة سياسياً من خلال زيادة تمثيلها في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، كما أنها خفضت من تركيز الصادرات عن طريق تنويع صادراتها من السلع الأولية؛

٤٦- ويساورنا القلق من أن تأثير جائحة كوفيد ١٩ يهدد التقدم المحرز حتى الآن، على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٠ بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعد ٢٠١١-٢٠٢٠،<sup>(١)</sup> وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في أقل البلدان الأفريقية نمواً؛<sup>(٢)</sup>

٤٧- ويساورنا القلق أيضا من أن الجائحة، إلى جانب ما تحدته من تباطؤ في النمو، من المتوقع أن تنسف المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين، والفقير، والحد من عدم المساواة، وهو ما يعرّض إمكانيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ للخطر.

(١) A/75/72-E/2020/14 .

(٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، "التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الأولوية لبرنامج عمل أقل البلدان نمواً للعد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول): الاستعراض الإقليمي الأفريقي لبرنامج عمل إسطنبول"، أديس أبابا، ٢٠٢١.

٤٨ - ويساورنا القلق كذلك من أنه، في الوقت الذي تنتمي فيه نصف البلدان الستة الأقل نمواً التي خرجت من هذه الفئة حتى الآن إلى أفريقيا، وهي بوتسوانا وكابو فيردي وغينيا الاستوائية، إلا أن التنمية البطيئة وغير المتكافئة في أقل البلدان الأفريقية نمواً وهاييتي ستقوض التقدم المحدود المحرز في استيفاء معايير الخروج من القائمة، مقارنة بهدف برنامج عمل اسطنبول، الذي حدد أن نصف عدد أقل البلدان نمواً ينبغي أن يكون مؤهلاً للرفع من القائمة؛

٤٩ - ويساورنا القلق بوجه خاص من أن الوباء يمكن أن يفاقم هشاشة البلدان الأفريقية الأقل نمواً إزاء أعباء الديون، ونلاحظ أن خمسة من البلدان الستة التي تعاني من مديونية حرجية هي من بين أقل البلدان الأفريقية نمواً، وأن اثنين من أقل البلدان نمواً قد قررا التماس إعادة هيكلة الديون بمقتضى "الإطار المشترك لمعالجة الديون"، علاوة على مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الديون؛

٥٠ - ونؤكد على ضرورة إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نمواً في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، حتى توفر تدابير الدعم الدولية مستويات المساعدة اللازمة لأقل البلدان الأفريقية نمواً وهاييتي لكسر ما تواجهه من حواجز هيكلية تعترض سبيل تقدمها، والتغلب على مواطن الضعف الخاصة بها؛

٥١ - ولهذا الغرض، نؤكد من جديد دعوتنا إلى اللجنة بأن تواصل دعمها لأقل البلدان الأفريقية نمواً في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة وأن تيسر لها تنفيذ برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

### بيان شكر وتقدير

٥٢ - نتوجه بالشكر إلى حكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على ما أحاطت به الدول الأعضاء وممثلي مختلف المؤسسات والمنظمات التي شاركت في هذا المؤتمر من كرم الضيافة، وعلى الحفاوة التي حظينا بها، والتي كان لها أكبر الأثر في أن تكمل اجتماعاتنا بالنجاح.

٥٣ - وأخيراً، نعرب عن امتناننا للجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في عقد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

## المرفق الثاني

## القرارات التي اعتمدها مؤتمر الوزراء في دورته الثالثة الخمسين

## ألف- القرارات

## ٩٧٢ (د-٥٣). منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بما تزخر به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إمكانات إنمائية، بوصفها وسيلة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ يحيط علما بالإعلان Ext/Assembly/AU/Decl.١(XIII) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، واعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الثالثة عشرة، وأقر فيه أن يكون تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موعداً نهائياً لاختتام المفاوضات بشأن كلتا المرحلتين الثانية والثالثة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يذكر بالمقرر Assembly/AU/Dec.569(XXV) المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ واعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان اختتام المفاوضات في الوقت المناسب،

وإذ يدرك ما للتجارة من دور في التقاسم المنصف لمنافع وخدمات الصحة العامة، مثل معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي واللقاحات، في مواجهة أزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)،

وإذ يسلم بأهمية إعادة النظر في التجارة ليؤخذ بتغير المناخ وانبثاق الاقتصاد الرقمي بعين الاعتبار على النحو المناسب، بما في ذلك من خلال إنشاء سلاسل قيمة خضراء، والاستفادة من بروز الاقتصاد الرقمي، وذلك بسبل منها تنفيذ بروتوكول بشأن التجارة الإلكترونية يكون ملحقاً بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يسلم أيضاً بما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من إمكانات في التعجيل بعملية الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها الجائحة وبيئة ما بعد الجائحة،

١- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك، وبوجه خاص، دعم تصديق الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، على الاتفاق، وذلك بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة المنطقة؛

٢- يبحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء فيها، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، والتصنيع، ومشاريع الهياكل الأساسية القارية ذات الأولوية العالية، لا سيما تلك الواردة في قائمة خطة العمل ذات الأولوية الأفريقية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والرقمنة، وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومفاوضات المرحلتين الثانية والثالثة في إطار هذه المنطقة؛

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد دراسة عن كيفية تعزيز الاستثمارات في القارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وينبغي تقديمها إلى الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتنمية المقررة في عام ٢٠٢٢؛

٤- يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم الدعم التقني لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير وطرح نظم التجارة الرقمية والوثائق.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٧٣ (د-٥٣). البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالحاجة الملحة، في ظل جائحة كوفيد ١٩، إلى إحداث تحول في نظم الإنتاج الإحصائي في البلدان الأفريقية لكي يتسنى توليد البيانات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ” أفريقيا التي نصبو إليها“،

وإذ يشير إلى الجهود والمبادرات المتواصلة المتخذة لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري في أفريقيا في سياق التنمية المستدامة وفي ظل تفشي جائحة كوفيد ١٩،

وإذ يقر بالتجارب التي ظلت منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء تتقاسمها بشأن الإحصاءات الصحية، وبالاستنتاج الذي مفاده أن بناء قدرات البلدان فيما يتعلق بالإحصاءات الصحية ومراقبة الوفيات سيكون أمرا بالغ الأهمية لتحسين الخدمات الصحية التي تضررت كثيرا خلال جائحة كوفيد ١٩،

وإذ يحيط علما بتقرير وقرارات الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية، الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بشأن موضوع: "وضع حلول إقليمية لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية على التكيف مع الحاجة إلى البيانات خلال عقد العمل في سياق جائحة كوفيد ١٩"،

وإذ يرحب بإنشاء فريق أفريقي معني بتحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية، مؤلف من عشرة مديرين عامين للمكاتب الإحصائية الوطنية، ويشجع الفريق على اقتراح توجيهات ومعايير إقليمية لتحديث النظم الإحصائية الوطنية وتحولها،

١- يحث الشركاء والحكومات على بناء نظم رصد قوية ونظم للمعلومات الصحية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٢- يهيب بالمنظمات الأفريقية والشركاء أن يعملوا في جو من التعاون الوثيق وأن يعززوا تآزرهم لدعم البلدان الأفريقية في التخفيف من أثر جائحة كوفيد ١٩ المستمرة؛

٣- يهيب بالدول الأعضاء أن تجدد التزامها بإجراء تعدادات السكان والمساكن المتعلقة بجولة عام ٢٠٢٠، ويدعو بوجه خاص إلى تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبلدان التي تشهد نزاعا والبلدان التي هي في مرحلة ما بعد النزاع والبلدان المتضررة من جائحة كوفيد ١٩؛

٤- يحث على اتخاذ خطوات لضمان إدراج الأهداف والمؤشرات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية؛

٥- يحث أيضا على اتخاذ خطوات لضمان إدماج الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية في الخطط الإنمائية الوطنية وتوطينه بالكامل على الصعيد الإقليمي بغرض توسيع نطاق نظم البيانات الوطنية الحالية بحيث تستكشف آفاقا جديدة في مجال البيانات مثل رصد الأرض والبيانات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة دعما للتخطيط المكاني المتكامل والنمو الشامل والمستدام؛

٦- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالعمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تواصل دعمها للدول الأعضاء في تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٧٤ (د-٥٣). التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الدور الحيوي للبيانات والإحصاءات والتسجيل المدني في التخطيط الوطني وفي تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ يدرك الأهمية البالغة لوجود نظم شاملة للتسجيل المدني تؤدي مهامها بالكامل، واعتماد المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني في عام ٢٠١٠ برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في عام ٢٠١٠، الذي تمثل هدفه الرئيسي في التحقق من أن كل شخص في أفريقيا يؤخذ في الحسبان،

وإذ يسلم بالقرارات والإنجازات التي حققتها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني الذي يُعقد كل سنتين منذ عام ٢٠١٠ بهدف تحديد التوجهات الاستراتيجية اللازمة لإحداث التحول والتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا،

وإذ يشير إلى اعتماد الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني إعلان لوساكا في عام ٢٠١٩، الذي رحب فيه المؤتمر بالفرص المتاحة لتحديث نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا من خلال حلول تكنولوجية تهدف إلى بناء سجلات رقمية مركزية للأحوال المدنية تغطي جميع الأحوال المدنية، ومن ثم تزيد من سبل الحصول على البيانات وتتيح التغطية الشاملة للجميع وخفض التكاليف من خلال استخدام النظم الآلية،

وإذ يحيط علمًا ببرنامج الأمم المتحدة للهوية القانونية ٢٠٢٠-٢٠٣٠ الذي جرى إطلاقه كمبادرة في إطار "نهج الأمم المتحدة الواحدة" بدعم من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، لمساعدة الدول الأعضاء في بناء أنظمة شاملة ومستدامة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية يملك البلد زمام الأمر فيها،

وإذراكا منه لمبادئ برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالهوية القانونية المتمثل في التسجيل الكامل والشامل لجميع الأحوال المدنية، وإنتاج إحصاءات أحوال مدنية منتظمة وشاملة ودقيقة، ووضع سجلات سكانية وأجهزة لإدارة الهوية من الولادة وحتى الوفاة وصيانتها،

١- يبحث الحكومات الأفريقية على الاستثمار أكثر في إنشاء نظم هوية قانونية تؤدي مهامها بالكامل، قائمة على أساس مبنية على نظم متينة لتسجيل الأحوال المدنية من الولادة إلى الوفاة، وأن تزود المواطنين بأوراق ثبوتية خاصة تتيح لهم أن يثبتوا، على نحو لا يرقى إليه الشك، الحقائق المتعلقة بوجود الشخص وهويته وحالته الشخصية والعائلية؛

- ٢- يوصي بالاعتراف بنظم التسجيل المدني بوصفها خدمات حكومية أساسية ينبغي أن تستمر حتى في حالات الطوارئ، نظرا لقيمتها الجوهرية في الدفاع عن حقوق الإنسان وفوائدها الإدارية واستخدامها في إنتاج إحصاءات الأحوال المدنية؛
- ٣- يشجع الدول الأعضاء على رقمنة نظم التسجيل المدني وعملياتها انطلاقا من الإخطار إلى إصدار الشهادات لجعلها أكثر دينامية وقابلة للتشغيل البيئي ومرنة واستباقية؛
- ٤- يبحث الدول الأعضاء على بناء نظم تسجيل قابلة للتشغيل البيئي وتستند إلى نهج دورة الحياة الذي يأخذ في الحسبان الأفراد عند دخولهم الدورة لدى الولادة مروراً بمراحل الحياة المختلفة إلى أن يخرجوا منها عند الوفاة؛
- ٥- يهيب بالدول الأعضاء أن تقيم صلات أوثق بين سلطات التسجيل المدني والقطاع الصحي حتى يتسنى إبلاغ سلطات التسجيل المدني رسمياً بالأحوال المدنية التي تحدث في المؤسسات الصحية؛
- ٦- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تعزيز التسجيل المدني في أفريقيا.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٧٥ (د-٥٣). التصنيع والتنوع المستدامين في العصر الرقمي في ظل جائحة مرض الفيروس التاجي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٦٩ (د-٥٢) الصادر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الرقمنة ومبادرة الاقتصاد الرقمي، الذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل عملها في مجال بحوث السياسات والحوار الإقليمي وتنمية القدرات بشأن الرقمنة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء،

وإذ يحيط علما بالمقرر EX.CL/Dec.1032(XXXIV) الصادر في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ عن المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، الذي يقضي بتكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تعد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الجهات المعنية، استراتيجية إقليمية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي،

وإدراكا منه للمقرر Assembly/AU/Dec.751(XXXIII) الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي يُدرج، في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التفاوض على بروتوكول بشأن التجارة

الإلكترونية، ويؤجّه مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشروع في الأعمال التحضيرية وبناء القدرات قبل تلك المفاوضات،

وإذ يقرّ بالتحديات الاقتصادية الجسيمة التي تطرحها جائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) وتأثيرها على جهود تسريع عملية الرقمنة وتقصير سلاسل التوريد في أفريقيا والعالم بصفة أعم، وضرورة الاستفادة من الحيز السياسي الموسع المتاح للسياسات الصناعية في التعافي من الجائحة بشكل أفضل، بما في ذلك في قطاعات الصيدلة والزراعة والتعدين،

وإذ يدرك أن الرقمنة تحدث تغييرا جوهريا في طبيعة التصنيع ووسائل تحقيقه، ومن ثم في الطرائق التقليدية للتنمية، والتنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل،

وإذ يقرّ بأهمية الغاز الطبيعي كمُدخل رئيسي وحافز في مرحلة التحول إلى الطاقة النظيفة في أفريقيا،

وإذ يؤكد من جديد الالتزامات التي قطعها جميع الموقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ<sup>(١)</sup> بتخفيض الانبعاثات التي تتسبب في تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون،

وإذ يحيط علما بورقة القضايا المطروحة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التصنيع والتنوع المستدامين في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩<sup>(٢)</sup>، والنتيجة التي خلص إليها التقرير بأنه يجب على أفريقيا أن تعيد تصور مسار تصنيعها في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا،

١- يُشجع الدول الأعضاء على إعادة التفكير في التصنيع والتنوع، بما في ذلك من خلال تعميق قدراتها في مجال البحث والتطوير، وتعميم العلم، والتكنولوجيا والابتكار وصياغة استراتيجيات متكاملة للنمو والرقمنة المراعية للبيئة والمتأقلمة مع المناخ في أطرها الإنمائية الوطنية؛

٢- يدعو الدول الأعضاء إلى بناء أسس أفضل للاقتصاد الرقمي واقتصاد المناخ الجديد عن طريق الاستثمار على النحو المناسب في تنمية المهارات الرقمية، بما في ذلك الحوسبة الأساسية، وبرمجة الحاسوب والترميز، والمهارات الشخصية المحايدة وظيفيا؛

٣- يدعو أيضا الدول الأعضاء إلى تحديث البرمجيات الرقمية الوسيطة في أفريقيا باعتماد نظم الهوية الرقمية ودعم حلول الدفع الرقمي، والاستثمار في معدات الإعلام الآلي الرقمية في أفريقيا عن طريق تحسين وضمان الحصول على تغطية بشبكة الإنترنت والطاقة بتكلفة في المتناول؛

<sup>(١)</sup> . FCCC/CP/2015/10/Add.1, decision 1/CP.21, annex

<sup>(٢)</sup> E/ECA/COE/39/4.

- ٤- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كإطار للتكامل الرأسي للصناعات وسلاسل التوريد وتحقيق الرقمنة في أفريقيا؛
- ٥- يدعو أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء دراسة لاستجلاء آفاق ومزايا إنشاء فريق خبراء أفريقي معني بالغاز لتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن كيفية إطلاق العنان للإمكانات التي يتيحها الغاز في التصنيع والتحول إلى الطاقة النظيفة؛
- ٦- يدعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مساعدة الدول الأعضاء على إدراج النفقات الرقمية في ميزانياتها الوطنية.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٧٦ (د-٥٣). لقاحات مرض الفيروس التاجي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بما يسببه مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) من تهديد جسيم للصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم، وتراجع في المكاسب التي سجلتها أفريقيا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ يشير إلى التقدم المحرز في تطوير لقاحات لاحتواء المرض ووقف انتشاره، والحاجة إلى حصول جميع البلدان والشعوب في كافة أنحاء العالم على هذه اللقاحات على قدم المساواة،

وإذ يضع في اعتباره أن ٩ من كل ١٠ أشخاص في أفقر البلدان يتوقع ألا يحصلوا على اللقاح في عام ٢٠٢١، رغم إعلان قادة العالم في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ أن أي لقاح لكوفيد ١٩ سيكون جزءا من المنفعة العامة العالمية،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن إمدادات اللقاحات تُحابي بشكل غير متناسب البلدان الغربية التي لا يمثل عدد سكانها سوى ١٤ في المائة من سكان العالم، وهو ما حدا بمنظمة الصحة العالمية للتحذير من ممارسة "النزعة القومية المتشددة في التعامل مع اللقاحات" التي قد تحرم البلدان النامية من الحصول على اللقاحات بشكل سريع وعادل.

وإذ يدرك أن البلدان الأفريقية قد أفلحت في تفادي شرور الموجة الأولى للجائحة في عام ٢٠٢٠، بيد أن الموجة الثانية آخذة في الانتشار بسرعة في جميع أنحاء القارة، وهو ما يعرض النظم الصحية فيها لخطر الانهيار، وأنه كلما بقيت البلدان الأفريقية تحت رحمة الفيروس ودون تحصين، طال أمده تعرض البشرية للخطر، إذ لن يكون أحد في مأمن من الخطر ما لم يكن جميعنا في مأمن.

وإذ يقر بأنه في ظل عمليات الإمداد الحالية للقاحات كوفيد ١٩ وعمليات إنتاجها وتوزيعها، تقل احتمالات تحقيق مناعة القطيع على الصعيد العالمي، وتزايد، بدلا من ذلك، احتمالات حدوث طفرات جينية، وبأن تشديد الضوابط الحدودية أكثر قد يؤدي إلى ركود اقتصادي أطول، حيث تقدر التكلفة العالمية المرتبطة باختلالات سلسلة الإمداد وصدّات الطلب بـ ٩,٢ تريليون دولار أمريكي، مع تحمّل البلدان المتقدمة النمو نصف هذه التكلفة،

وإذ يضع في اعتباره أن جائحة كوفيد ١٩، تتيح أيضا، إذا تم اتخاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمخطط للأعمال، واستكمال ذلك بعملية تصنيع ذكية ومستدامة، فرصا للتعجيل بشكل كبير بتعافي أفريقيا من خلال طرح اللقاحات وبذل ما يلزم من جهود للتصدي الفعال لنقل العدوى، وأن الحصول المنصف على لقاحات كوفيد ١٩ على الصعيد العالمي يقدر أن يعود بأكثر من ٤٦٠ مليار دولار من المكاسب الاقتصادية لعشرة فقط من الاقتصادات الرئيسية،

وإذ يؤكد من جديد أن مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد ١٩ على الصعيد العالمي الذي يهدف إلى تعميم الحصول المنصف على اللقاحات أمرٌ مرحب به، إلا أنه لا يعالج مشكلة النقص في الإنتاج المعروض، ولن يلبي في أحسن الأحوال سوى حاجة ٢٠ في المائة من سكان أفريقيا،

وإذ يذكر بالعبء المؤلمة المستفاد من تجربة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سنواتها الأولى، عندما فقدت ملايين الأرواح لا لشيء سوى أن العلاج المنقذ للحياة ظل بعيدا عن متناول البلدان الأفريقية، الأمر الذي يستدعي على وجه الاستعجال تدخلات أكثر دقة من حيث التوقيت والفعالية للتصدي للجائحة.

وإذ يلاحظ أن المبادرات الإقليمية المختلفة التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، بحاجة إلى الاستفادة على نحو أكمل من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المجال الصحي، وذلك بتعزيز توطيد التصنيع، والمشتريات الجماعية من اللقاحات المنتجة، والنهوض بإدارة سلاسل التوريد القارية والوطنية من أجل الحصول على اللقاحات بشكل فعال ومنصف، وبالتالي المساهمة في سياسة التصنيع المستدامة،

١- يشيد بمختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من اعتماد الاستراتيجية القارية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومراكز أفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها المعنية بمواجهة تفشي جائحة كوفيد ١٩ في آذار/مارس ٢٠٢٠، باعتبارها مخططا نموذجيا وخطة رئيسية لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التآزر والحد من الازدواجية، سعيا لإنقاذ الأرواح ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية؛

٢- يشيد أيضا بمختلف المبادرات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق باللقاحات، وتخفيف عبء الديون، وإصدار حقوق السحب الخاصة؛

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة هذه الجهود؛

٤- يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة الدعوة إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد ١٩ والحصول عليها في جميع مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا؛

٥- يطلب كذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، بمساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات قارية لتيسير إنتاج اللقاحات في القارة، وتجميع المشتريات بصورة أفضل، لا سيما من خلال التكنولوجيا الرقمية، على نحو ما أثبتته "منصة الإمدادات الطبية الأفريقية"، والاستفادة من استخدام الأدوات الرقمية في سلاسل الإمداد الوطنية من أجل تحسين سبل حصول الجميع على الخدمات الطبية، وهو ما من شأنه أن يحسن القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الحصول على اللقاحات ويساعد في توليد النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتحفيز إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة والنمو المستدام؛

٦- يحث اللجنة على مواصلة دعم الدول الأعضاء في شراء اللقاحات، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي المتاح من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، ومؤسسات تمويل التنمية وحقوق السحب الخاصة.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

٩٧٧ (د-٥٣). الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نمواً في سياق المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك أن أقل البلدان نمواً وهاييتي، تنطوي على إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم،

وإذ يقر بالجهود الكبيرة التي بذلتها أقل البلدان الأفريقية نمواً وهاييتي في تنفيذ التزاماتها في إطار برنامج عمل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يساوره القلق من أن مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) قد عرض التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول لمزيد من الخطر، على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٠ بشأن تنفيذ برنامج العمل<sup>(٣)</sup> وفي تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢١ بشأن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان الأفريقية نمواً في تنفيذ برنامج العمل<sup>(٤)</sup>،

وإذ يدرك الحاجة إلى إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نمواً في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ بغرض التحقق من أن تدابير الدعم الدولية توفر مستويات المساعدة اللازمة التي تتيح لأقل البلدان الأفريقية نمواً وهايتي التصدي لما تواجهه من عقبات هيكلية أمام التنمية والتغلب على أوجه ضعفها، على النحو المتفق عليه في الإعلان السياسي للاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا الذي عقد في ليلونغوي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢١ في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup>،

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لأقل البلدان الأفريقية نمواً في جهودها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة وتيسير تنفيذها لبرنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

٩٧٨ (د-٥٣). برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد  
٢٠١٤ - ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٤/١٥ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بشأن الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي دعت فيه الجمعية إلى اتخاذ إجراءات للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا،

(٣) A/75/72-E/2020/14.

(٤) Economic Commission for Africa, "Progress in the implementation of the priority areas of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011-2020 (Istanbul Programme of Action): Africa regional review of the Istanbul Programme of Action", Addis Ababa, 2021.

(٥) أنظر الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع الاستعراض الأفريقي الإقليمي المتاحة على الرابط التالي: [https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/outcome\\_document\\_arr\\_2021.pdf](https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/outcome_document_arr_2021.pdf).

وإذ يؤكد قراره ٩٦٣ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي طلب فيه إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة المضى في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية في تطوير الهياكل الأساسية، وإعداد المشاريع القابلة للتمويل، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، وذلك، بوجه خاص، من خلال تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والتشجيع على زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان المرور العابر النامية وتعزيز التكامل الإقليمي،

وإذ يسلم بأن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد اعتماداً كبيراً على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق الدولية، وأنها معرضة بشكل خاص للتأثر بالقيود المفروضة عبر الحدود لمكافحة انتشار مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الإغلاق المتصلة به، والآثار الصحية للجائحة، وصددمات أسعار السلع الأساسية، وأي كساد عالمي محتمل،

وإذ يسلم أيضاً بأن الجائحة ستؤثر على التقدم الذي تحرزه البلدان النامية غير الساحلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات الواردة في برنامج عمل فيينا،

وإذ يدرك أن إجراء المبادلات التجارية عملاً بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي انطلقت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، يشكل نقطة تحول فريدة في مساعي القارة للانخراط في التصنيع، وأن التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق وبرنامج عمل فيينا سيزيد من التقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ يؤكد أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا من أجل التعافي من جائحة كوفيد ١٩ على نحو مستدام وشامل للجميع والحد من آثار الصدمات في المستقبل،

وإذ يحيط علماً بخارطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية التي اعتمدها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠،

١- يدعو البلدان الأفريقية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تنفيذ أحكام وإجراءات الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان

النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤،<sup>(٦)</sup> بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز الربط الإقليمي، وتيسير التجارة، وتطوير هياكل أساسية للنقل تكون متكاملة إقليمياً ومستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث، وتنوع هيكل الصادرات، وإضافة القيمة إلى الصادرات، والتنفيذ الفعال لاتفاقات التكامل الإقليمي؛

٢- يبحث بلدان المرور العابر على تعزيز التعاون مع البلدان غير الساحلية باتخاذ التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي وعبر الحدود، وإزالة القيود التجارية، وتيسير حرية الحركة، في المقام الأول للسلع الأساسية، مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية،

٣- يهيب ببلدان المرور العابر أن تعمل أيضاً على النهوض بالتعاون مع البلدان غير الساحلية، وذلك بتعزيز الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بالمرور العابر والإجراءات الحدودية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية، بهدف مساعدة البلدان النامية غير الساحلية للتصدي بفعالية للجائحة ومنع حدوث اضطرابات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل؛

٤- يدعو الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة في مجالي التجارة الدولية وتيسير النقل؛

٥- يشدد على أهمية تعبئة الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا ودعم البلدان النامية غير الساحلية؛

٦- يهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء الإنمائيين الإقليميين والدوليين، والمنظمات الدولية الأخرى، أن تُدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في الاستفادة من الفرص التي تتيحها المبادرات الإقليمية ومبادرات التكامل، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٧- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا في المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، بما في ذلك تلك المدرجة في خارطة الطريق للتعجيل بتنفيذه.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

(٦) قرار الجمعية العامة ٧٤/١٥.

## ٩٧٩ (د-٥٣). المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يأخذ في اعتباره التحديات المقبلة في سياق النجاح في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعقد الأول من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“، وضرورة بناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة يستفيد من أدواتها الجميع، دون أن تترك أحدا خلف الركب،

وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المحدّث للمعهد، التي يُطلب بمقتضاها من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعيين أعضاء مجلس إدارة المعهد العشرة الذين سيتولون مهام ممثلي الحكومات الأفريقية لولاية مدتها ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة التعيين لولاية إضافية واحدة فقط،

وإذ يشير إلى العضوية الجديدة المقترحة لمجلس المعهد التي تضم غينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى لأفريقيا الوسطى، ورواندا، وإثيوبيا عن شرق أفريقيا؛ والسودان وموريتانيا عن شمال أفريقيا؛ وبوتسوانا وموزمبيق عن الجنوب الأفريقي؛ وغينيا وغانا عن غرب أفريقيا بالإضافة إلى المقعدين الدائمين اللذين تشغلهما السنغال كدولة مضيضة ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يقرُّ بالدور الأساسي للتخطيط الإنمائي في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لا سيما في سياق جائحة كوفيد ١٩ ودعم التعافي القادر على المقاومة والتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يحيط علما بالمقرر الذي اتخذته إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دورته السادسة والخمسين، المعقودة في داكار في آذار/مارس ٢٠١٨، والذي تم التأكيد عليه من جديد في دورتيه السابعة والخمسين والثامنة والخمسين، المعقودتين في حزيران/يونيه ٢٠١٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على التوالي، الذي يوصي فيه بزيادة منحة الأمم المتحدة العادية المقدمة للمعهد من ١،٦ مليون دولار أمريكي إلى ٢،٦ مليون دولار سنويا،

وإذ يشير إلى قراره ٩٥٦ (د-٥١) الصادر في ١٥ في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي يطلب فيه من الجمعية العامة للأمم المتحدة زيادة المنحة العادية دعما لبرنامج المعهد، وإذ يلاحظ أن التوصية لم تُنفذ بعد،

وإذ يدرك التحديات المالية الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة؛ ولكنه يدرك في الوقت ذاته الأهمية الكبيرة لبناء القدرات في تحقيق أهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بالنسبة للبلدان الأفريقية، كما يتضح من الطلبات

المتزايدة بسرعة المقدمة إلى المعهد من الدول الأفريقية الأعضاء لمساعدتها في بناء قدراتها،

وإذ يثني على الجهود الناجحة التي يبذلها المعهد حالياً لتحصيل متأخرات اشتراكات الدول الأعضاء،

وإذ يسلم مع التقدير بالمثل الذي ضربته العديد من الدول الأفريقية الأعضاء بدفع كافة متأخرات اشتراكاتها أو جزء منها إلى المعهد،

١- يؤيد التشكيلة الجديدة لعضوية مجلس إدارة المعهد؛

٢- يجدد دعوته إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تتخذ، بالتعاون مع المعهد، كافة الخطوات اللازمة لتطلب إلى الجمعية العامة زيادة المنحة العادية دعماً لبرنامج المعهد؛

٣- يدعو من جديد الدول الأعضاء لكي تقوم، على نحو أكثر انتظاماً، بدفع اشتراكاتها السنوية المقررة وتسوية متأخراتها المستحقة للمعهد.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٨٠ (د-٥٣). حقوق السحب الخاصة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ بقلق بالغ الآثار الاجتماعية الاقتصادية والصحية السلبية على الاقتصادات الأفريقية الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩)، إضافة إلى محدودية ما لدى هذه الاقتصادات من أدوات مالية ونقدية للتصدي للأزمة، الأمر الذي سيؤدي على الأرجح إلى عرقلة جهودها الرامية إلى تعزيز مسيرتها سعياً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

وإذ يرحب بتدابير التحفيز المالي التي تنفذها البلدان الأفريقية للتصدي للجائحة على الرغم من محدودية الحيز المالي المتاح لها،

وإذ يشجعه ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدة مالية ودعم للبلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك تأجيل مدفوعات خدمة الدين وتزويدها بالسيولة التي هي بأمس الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح وإعادة بناء سبل العيش،

وإذ يساوره القلق من أن الاحتياطات المالية للبلدان الأفريقية قد أُستنفدت من جراء انخفاض الإيرادات وتعاقد حجم النفقات في سياق تزايد حالات الإصابة بكوفيد ١٩، وتدهور الموازين التجارية، وزيادة الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار الصرف، وذلك رغم تدابير الدعم الموجودة،

وإذ يساوره القلق أيضا من أن الموجات اللاحقة لحالات الإصابة بكوفيد ١٩ ستؤدي، في غياب الطرح السريع للقاحات، إلى تقويض الوضع المالي للاقتصادات الأفريقية، وزيادة هشاشتها أمام أعباء الديون بل ودفعها أكثر إلى حافة المديونية الحرجة،

وإذ يدرك أن تزايد حصة الديون الخاصة ذات الفوائد العالية من إجمالي ديون البلدان الأفريقية قد ارتبط بزيادة عبء خدمة الدين، الأمر الذي شكّل قيودا إضافية على الحيز المالي المتاح لها،

وإذ يسلم بضرورة توفير تمويل تساهلي إضافي لضمان ألا تؤدي استجابات الاقتصاد الكلي لهذه الجائحة إلى زيادة هشاشة أفريقيا إزاء الديون،

وإذ يدرك أهمية دور حقوق السحب الخاصة بوصفها مصدرا للتمويل التساهلي، فضلا عن الدور الفعال الذي أداه الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة في التصدي العالمي للأزمة المالية في عام ٢٠٠٨،

واقترعا منه بأن تأثير الجائحة يتجاوز بكثير تأثير الأزمة المالية من حيث وقْعها غير المسبوق على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والصحة، والبطالة وأوجه عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها،

وإذ يساوره القلق من أن الآلية الحالية لتخصيص حقوق السحب الخاصة تحايي البلدان المتقدمة على حساب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تفتقر إلى الأدوات الضريبية والنقدية الكافية للتصدي بفعالية لجائحة بهذا الحجم،

وإذ يشجعه الدعم الذي أبدته مجموعة العشرين، بعد تأييد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لإصدار تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة يركز على آلية مناسبة لإعادة التخصيص،

١- يشي على اللجنة الاقتصادية لما تقوم به من أنشطة للدعوة ودعم في لإصدار الجديد وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

٢- يقرُّ بالعمل الذي قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم مرفق للسيولة والاستدامة لخفض تكلفة الائتمان الخاص للبلدان الأفريقية؛

٣- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير منبر لعقد اجتماعات صانعي السياسات الأفريقيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، والدعوة إلى إصدار جديد يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٦٥٠ مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي سيشكل خطوة حيوية صوب توفير السيولة والتمويل الاستثماري اللذين لا غنى عنهما للبلدان الأفريقية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بصفة خاصة؛

٤- يطلب أيضا إلى اللجنة دعم عمل الدول الأعضاء في الدعوة لتمديد مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الديون حتى نهاية عام ٢٠٢١ على الأقل، الأمر الذي سيوفر ٨ مليارات دولار إضافية للتعافي في عام ٢٠٢١، ويوفر السيولة التي تمس الحاجة إليها للتصدي للأزمة؛

٥- يدعو اللجنة إلى حشد الدعم لآلية إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بما يتناسب واحتياجات البلدان الأفريقية من التمويل الإنمائي.

٦- يشجع الدول الأعضاء على العمل معا بشكل جماعي لضمان التحدث بصوت واحد واتخاذ موقف موحد إزاء قضية حقوق السحب الخاصة.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

## ٩٨١ (د-٥٣). الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٢

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أهابت فيه باللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ بالكامل بيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة تهيئتها لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يشير إلى أن صياغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تأثرت بالحالة الخاصة بمرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩) وستتطلب إجراء المزيد من المشاورات مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة،

وإذ يقر بالمستوى الجيد للمواءمة والتركيز بين الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وألويات أفريقيا وتطلعاتها في مجال التنمية،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٢،

١- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إدراج مقاييس الأداء في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للسنوات الأربع (٢٠٢٥-٢٠٢٢)، لتيسير تتبع التقدم المحرز في تنفيذه؛

٢- يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على النظر في العمل من أجل توحيد وثائق خططها وميزانياتها البرنامجيتين؛

٣- يحث أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل من أجل تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛

٤- يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٢.

الجلسة العامة الخامسة

٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١

باء- مقرر

## ألف (٥٣د). تاريخ الدورة الرابعة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١، أن تُعقد دورته الرابعة والخمسون في أديس أبابا في عام ٢٠٢٢ في موعد أقصاه شهر آذار/مارس، وأن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المكتب، النظر في موضوعها ليعكس العمل الجاري في سبيل اغتنام الفرص والتغلب على تحديات التنمية، بما في ذلك تلك التي تفرضها جائحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)، وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ في فترة ما بعد الجائحة.